برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثالثة

روما، ٢٠ - ١٩٩٧/١٠/٢٣

البرامج القطرية

البند ٧ من جدول الأعمال

موريتانيا

١٩٩٨-٢٠٠٢

الموجز

يشمل البرنامج القطري **لبرنامج ا غذية العالمي** لموريتانيا (١٩٩٨-٢٠٠٢) التدخل في الولايات الزراعية الرعوية الثماني في البلد، وذلك بناءً على مؤشرات الفقر والكثافة السكانية وعرض السكان للتقلبات المناخية. وأغلبية السكان الذين يعيشون في هذه الولايات كانوا يضطلعون بتربية الماشية فيما مضى وتحولوا إلى الزراعة بعد هلاك ماشيتهم خلال فترتي الجفاف الشديد ا خيرتين.

وسيتيح البرنامج الحالي الذي تقدر تكلفته بنحو ٢٢ مليون دولار (تمت الموافقة فعلاً على ٥,١ مليون دولار منها لفترة خمس سنوات في إطار مشروع التعليم ا ساسي)، توفير سلع مجموعها ٣٠ ٣٠٠ طن لموريتانيا.

ويولي هذا البرنامج عناية خاصة لمحورين اثنين للتدخل، وهما:

(١) التنمية الريفية التي تساعد في ظل ا وضاع الراهنة في التخفيف من وطأة العرضة للمخاطر والتقلبات المناخية (الجفاف) التي يعاني منها السكان المعنيون بالبرنامج. وعن طريق هذا المشروع سيجري التركيز بصفة خاصة على محو ا مية لدى النساء وعلى مشاركتهن في أنشطة المجتمعات المحلية.

(٢) تنمية الموارد البشرية، عن طريق عنصر للتركيز على دعم قطاع التعليم ا ساسي وعنصر آخر للدعم التغذوي للمجموعات الضعيفة من السكان.

أما العنصر التغذوي الذي لم يكن مدرجاً في مخطط الاستراتيجية القطرية فقد أضيف إلى البرنامج القطري بناءً على طلب الحكومة وعلى أساس الاحتياجات التي أبرزتها الدراسة التي أجرتها منظمة اليونيسيف.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة فى عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/97/7/Add.1
26 August 1997
ORIGINAL: FRENCH

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة المشتملة على توصيات مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها ويجيزها

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

مدير عمليات إقليم أفريقيا:	M. Zejjari	رقم الهاتف: 6513-2201
منسق عمليات موريتانيا:	E. Togbe-Olory	رقم الهاتف: 6513-2378

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (6513-2641).

المقدمة

عرض مخطط الاستراتيجية القطرية لموريتانيا على **المجلس التنفيذي للبرنامج** (الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦) في ٢٣ مايو/ أيار ١٩٩٦ للمناقشة. وبعد بحث الوثيقة، طلب **المجلس** تقديم برنامج قطري يستهدف المناطق الريفية الأشد فقراً ويبرز الجهود الحكومية الرامية إلى تحقيق اللامركزية في عملية التنمية. وقد أولي الاعتبار لتلك الملاحظات عند إعداد هذه الوثيقة.

التوجه الاستراتيجي: انعدام الأمن الغذائي، والفقر

الفقراء الجوعى: الأولوية لتلبية احتياجاتهم

١- أبرزت فترات الجفاف الطويلة التي شهدتها السبعينات مدى خطورة آثار التقلبات المناخية على حياة السكان الموريتانيين الذين يعيشون أساساً في المناطق الريفية والزراعية الرعوية. وكثيراً ما نجم عن تدهور المناخ هبوط الإنتاج بصورة ملموسة واقترن ذلك بفقدان الماشية وغيرها من الأموال الزراعية، وتبع ذلك بصفة دورية (مرة كل ثلاث أو أربع سنوات) تدهور أحوال شريحة من السكان من المجموعات الضعيفة وتعرضها للمخاطر وانعدام الأمن الغذائي بصفة مستديمة تقريباً. وينتج البلد من ١٥ في المائة إلى ٤٠ في المائة من احتياجاته من الحبوب، ويجري توفير المتبقي منها (أي ما يتراوح بين ٠٠٠ ١٨٠ طن و٠٠٠ ٢٨٠ طن) عن طريق الاستيراد التجاري والمعونة الغذائية. وتمثل الأخيرة نحو ٠٠٠ ٣٠ طن في المتوسط تبعاً للسنوات ومستوى المحاصيل.

٢- يشكل الفقر ظاهرة جد منتشرة في موريتانيا. وتندرج موريتانيا في فئة أقل البلدان نمواً، وهي من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، وتحتل موريتانيا من حيث مؤشر التنمية البشرية المرتبة الخمسين بعد المائة من ١٧٥ بلداً خضعت للدراسة، حيث يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٤٨٠ دولاراً[١] (تقرير **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** عن التنمية البشرية الصادر عام ١٩٩٥). ويقدر مجموع السكان بنحو ٢,٢ مليون نسمة، يعيش ٥٦ في المائة منهم دون حد الفقر. وتبلغ نسبة البطالة على الصعيد الوطني نحو ٢٥ في المائة. ويبلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من العمر ١٩٩ لكل ٠٠٠ ١ طفل. وتوجد فوارق وأوجه تفاوت كبيرة من حيث الدخل فيما بين المناطق ومختلف المجموعات الاجتماعية والاقتصادية. ويسود الفقر بصفة خاصة في الولايات الجنوبية والجنوبية الشرقية من البلد حيث تقل المؤشرات الاجتماعية (الصحة، والتغذية، والتعليم) كثيراً عن المتوسط على الصعيد الوطني. ويمثل صغار المزارعين الذين يعتمدون في معيشتهم على الزراعة المعيشية، والمزارعون الذين لا يملكون الأراضي الزراعية، والنساء، والأطفال، الذين لا تتيسَّر لهم سبل الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية. المجموعات التي تعاني بصفة خاصة من الفقر.

٣- لا شك أن الجوع وانعدام الأمن الغذائي هما محصلة مشكلات ذات صلة بتوزيع الموارد وما ينجم عن ذلك من ضعف القدرة الشرائية للأسر، غير أنهما ينجمان أيضاً عن معوقات الإنتاج في إطار الزراعة المطرية التي غالباً

(١) جميع القيم النقدية محسوبة بدولار الولايات المتحدة امريكية، ما لم يذكر غير ذلك. وكان الدولار الواحد يعادل ١٣٦ أوقية موريتانية في يونيو/ حزيران ١٩٩٧.

ما تكون معتمدة على مقدار موارد الأمطار، وبناءً على ذلك، فإن البرنامج الحالي يعنى بإفادة الولايات الزراعية الرعوية الثماني في موريتانيا والتي تعتمد على الزراعة المطرية.

الاستراتيجية الحكومية: للحد من انعدام الأمن الغذائي، والفقر، والكوارث

٤- ترمي الاستراتيجية الحكومية للتنمية إلى الآتي: (أ) النهوض بالموارد البشرية، ولاسيما في قطاعي التعليم والصحة؛ (ب) صون البيئة القائم على مشاركة السلطات المحلية والإقليمية في إدارة الموارد الطبيعية الخاصة بها؛ (ج) تنمية القطاع الريفي عن طريق تكثيف الزراعة وتربية الماشية، وإيقاف النزوح من الأرياف. وستضطلع وزارة التخطيط بالتنسيق وتشارك معها وزارات الزراعة، والصحة، وتمكين المرأة، ومفوضية الأمن الغذائي.

السياسة الحكومية في مضمار المعونة الغذائية

٥- تتجه السياسة الحكومية نحو نهج يقوم على اختيار نوعي المعونة الغذائية التاليين:

- المعونة الغذائية في شكل برنامج يتمثل دوره الأساسي في إدارة الأموال النظيرة التي يمكن استخدامها في دعم أنشطة التنمية على مستوى القاعدة. ويمكِّن هذا النوع من المساعدة أيضاً من التصدي للعجز في الحبوب.
- المعونة محددة الأهداف في إطار مشروعات موجهة لصالح المناطق والفئات السكانية الفقيرة التي تعيش في الريف.

٦- في حالات الجفاف، تفضل الحكومة توزيع الأغذية مجاناً مع تحديد وجهتها بدقة، واقتصار التوزيع على فترة زمنية محدودة وعلى منطقة جغرافية محددة بحيث تنتفع بها الشرائح السكانية، المحددة والمعترف بها باعتبارها أشد الشرائح عرضة للمخاطر.

علاقة البرنامج بعملية إعداد مذكرة الاستراتيجية القطرية

٧- ترد الأولويات الحكومية في مذكرة الاستراتيجية القطرية التي يجري إعدادها، والتي تنطوي، شأنها شأن مخطط الاستراتيجية القطرية للبرنامج، على اعتماد نهج متكامل وتركز على مكافحة الفقر مع إيلاء عناية خاصة للمناطق الزراعية الرعوية في البلد. وتشكل مكافحة الفقر العنصر الأساسي في مذكرة الاستراتيجية القطرية، حيث تشجع البرمجة المتكاملة بين المساهمات المقدمة من **منظومة الأمم المتحدة** والجهود الوطنية في سبيل التنمية الأساسية.

برامج الأمم المتحدة والمانحين والمنظمات غير الحكومية في سبيل مكافحة الجوع والفقر

٨- تتمثل مجالات التدخل على سبيل الأولوية من جانب **منظومة الأمم المتحدة**، والمانحين في إطار التعاون الثنائي، والمنظمات غير الحكومية في النهوض بفرص العمل، وصون البيئة، والتعليم والتدريب المهني، والزراعة، والصحة (التغذية والسكان)، والنهوض بأوضاع النساء.

٩- يشكل برنامج الحكومة للتنمية إطاراً للتشاور والتنسيق فيما يخص أنشطة مختلف الجهات المتدخلة. ومكَّن إجراء عملية برمجة منسَّقة الوكالات التابعة للمجموعة الاستشارية المشتركة المعنية بالسياسات من صياغة برامج تغطي فترة زمنية مشتركة (وهي الفترة ١٩٩٨-٢٠٠١).

تقييم أنشطة البرنامج السابقة والجارية في موريتانيا

١٠- منذ عام ١٩٦٤، أي تاريخ إبرام الاتفاقية الأساسية مع الحكومة، يوجه **البرنامج** مساعداته مباشرة نحو المناطق الريفية. وقد ساعدت المشروعات الممولة من **البرنامج**، سواء أكانت أنشطتها تهدف إلى تنفيذ مشروعات صغيرة أم موجهة لقطاعي التعليم والصحة، في إنشاء البنيات الأساسية الضرورية للتنمية الاجتماعية الاقتصادية. وأدت المعونة الغذائية إلى تعزيز الجهود الحكومية المبذولة على الصعيد الاجتماعي.

١١- وتبين أن مشروعات المعونة الغذائية الموجهة في أوقات الشدة إلى الأسر التي تعيش في المناطق التي لا تتيسَّر لها الأسواق، تشكل وسيلة ناجعة لتحويل الدخل إلى السكان المعدمين. ويدل على ذلك أن القيمة الألفية، التي تستخدم لقياس نسبة قيمة شراء الحصة الغذائية المقدمة للمستفيد من السوق إلى سعر تكلفة هذه الحصة (أي مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج** والحكومة)، تزيد على القيمة الألفية – أي أنها تزيد على ١ في المائة، (انظر الفقرة ٥٠ من مخطط الإستراتيجية القطرية لموريتانيا).

١٢- حققت تدخلات **البرنامج** المختلفة في موريتانيا للنهوض بالموارد البشرية (منذ عام ١٩٦٤)، والتنمية الريفية (منذ عام ١٩٩١)، والمعونة الغذائية للاجئين (منذ عام ١٩٩٢)، والعمليات العديدة الطارئة لصالح ضحايا الجفاف (منذ عام ١٩٦٩) غايتها المتمثلة في الوصول بصورة فعلية إلى السكان المعنيين بالفائدة. وقد ساعدت المساهمات في تحسين الظروف المعيشية للأسر، واستقرار السكان في مواطنهم الأصلية، حتى في سنوات الضيق الشديد.

١٣- وكانت برامج التخفيف من وطأة الفقر، مثلها مثل المشروعات الصغيرة والمقاصف المدرسية، بمثابة منفذ لتحقيق الأمن الغذائي، الأمر الذي مكَّن كثيراً من الأسر من التغلب بصفة مؤقتة على الصعوبات الغذائية. وبالفعل، فإن الأشخاص الذين يعملون في مشروعات الغذاء مقابل العمل ويقبلون بالأجور العينية هم الأشد فقراً بصفة عامة. وفيما عدا الجانب التجريبي من مشروع التنمية متعددة الأهداف الذي أخفق في توجيه الفائدة إلى الفقراء في المناطق المحيطة بمدينتي نواكشوط ونواذيبو، فإن كل مساعدات **البرنامج** في موريتانيا كانت موجهة إلى السكان الريفيين (صغار المزارعين الذين يعتمدون على الزراعة المعيشية، ومربِّي الماشية الذين استقروا حديثاً وتحولوا إلى الزراعة المطرية). أما المستفيدون من المقاصف المدرسية فكانوا أطفالاً صغاراً ممن ينحدرون من أسر معدمة ويرتادون مدارس ريفية. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الأنشطة المختلفة في هذا الإطار لم توجه بصورة كافية لفائدة النساء، على الرغم من إسهامهن في تحقيق الأمن الغذائي الأسري (الإنتاج الزراعي، وتربية الماشية، والصناعات الحرفية). وسيسعى البرنامج القطري إلى إصلاح هذه الحالة.

١٤- ونظراً لعرضة البلاد للجفاف، فإن أنشطة المشروعات الصغيرة كانت مركزة حتى الآن على إقامة منشآت التحكم في المياه ومكافحة التصحر. وأدت الشعبية على نطاق القطر التي حظيت بها هذه المشروعات، التي تساعد على تعزيز الأمن الغذائي الأسري، وما حققته من نجاح في أوساط المستفيدين، إلى استحثاث مانحين آخرين للتدخل في هذا القطاع. وتستوعب المشروعات الصغيرة (منشآت التحكم في المياه) الجزء الأكبر من الموارد المالية (٦٥ في المائة) التي ستخصص لمشروع التنمية متعددة الأهداف في إطار البرنامج المقبل. وأدى مشروع التغذية المدرسية إلى زيادة معدل الالتحاق بالمدارس زيادة ملموسة حيث ارتفع من ٤٦ في المائة (٤٠ في المائة بالنسبة للفتيات) في عام ١٩٩٠ إلى ٨٢ في المائة (٧٦ في المائة بالنسبة للفتيات) في عام ١٩٩٦. غير أنه، يتبين من دراسة أجراها **البرنامج** عام ١٩٩٧ أن المقاصف المدرسية شجعت فعلاً على تعليم الأطفال الرحَّل لكنها لم تشكل حافزاً كافياً لتعليم الفتيات. ولم تكف المقاصف المدرسية وحدها للتغلب تماماً على الأحكام المسبقة ذات الطابع الاجتماعي الثقافي فيما يخص تعليم الفتيات.

١٥- سيسترشد البرنامج القطري بالتجارب السابقة التي استخدمت في إطارها المعونة الغذائية كوسيلة لمكافحة الفقر في تحقيق ما يلي: (١) دعم أنشطة التنمية الريفية، عن طريق تعبئة الأيدي العاملة المتاحة في موسم البطالة للعمل في أنشطة المجتمعات المحلية؛ (٢) النهوض بالموارد البشرية؛ (٣) تقديم المعونة العاجلة لضحايا الكوارث. وقد بينت تلك التجارب بعض الصعوبات التي أعاقت على نحو خطير تنفيذ مشروع التنمية متعددة الأهداف، مثل عدم كفاية المدخلات غير الغذائية أو التأخير في توفيرها، وضعف نظام الرصد (عدم وجود مؤشرات دالة على سير العمل)، وثقل الإجراءات البيروقراطية في عملية الموافقة على الطلبات. وفيما يخص مشروع المقاصف المدرسية، لوحظ ضعف مشاركة الآباء في إدارة المقاصف والصعوبات ذات الصلة بسداد تكاليف النقل الثانوي من جانب المجتمعات المحلية. وقد استخلصت السلطات الدروس المستفادة وخصصت للمشروعات اعتمادات كافية من شأنها أن تتيح لوحدات الرصد أداء عملها بانتظام. وفضلاً عن ذلك، تم تبسيط إجراءات إجازة الطلبات بالنسبة للمشروع متعدد الأهداف، وتقصير مهلتها (إلى شهرين بدلاً من تسعة أشهر) وتحقيق اللامركزية بصورة ملموسة فيما يتعلق بها (إذ تتم الموافقة الأولية محلياً من جانب المحافظ). وفيما يخص مشروع المقاصف المدرسية، يتعهد المجلس الريفي بسداد تكاليف النقل الثانوي للسلع.

المحور الإستراتيجي للبرنامج القطري لموريتانيا

أهداف البرنامج القطري

١٦- يرتكز البرنامج المقترح للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢ على السياسة الحكومية لمكافحة الفقر. وتتمثل أهدافه في ما يلي: (أ) تحسين الظروف المعيشية للسكان الريفيين عن طريق التنمية على مستوى القاعدة والتي تقوم على التحكم في المياه والتنمية الزراعية، وتتمحور حول الأمن الغذائي وتخفيف عرضة البلاد للتقلبات المناخية، وزيادة مشاركة النساء في أنشطة الترويج الذاتي، وحماية البيئة، والتدريب؛ (ب) تعزيز تعليم الأطفال في المناطق الريفية الفقيرة مع إيلاء عناية خاصة لتعليم الفتيات؛ (ج) التدريب التغذوي للأمهات في المناطق الريفية الفقيرة والحد من سوء التغذية بالنسبة للأطفال الذين يعيشون في المناطق النائية.

القطاعات/ الأنواع الرئيسية للمساعدة

١٧- ستستخدم المعونة المقدمة من **البرنامج** في قطاعات الأنشطة التالية: (أ) التنمية الريفية عن طريق أشغال المجتمعات المحلية الرامية إلى زيادة الإنتاج الزراعي، وتنويعه وتحقيق الأمن بشأنه (مثل بناء الخزانات الصغيرة، والسدود، وأحزمة زراعة الخضر والبقول) لحماية أو تحسين البيئة (إعادة التشجير، تثبيت السدود)، والدعم لمشاركة النساء في عملية تحقيق الأمن الغذائي؛ (ب) تنمية الموارد البشرية (التغذية المدرسية، وتحسين الأوضاع التغذوية للمجموعات الضعيفة).

١٨- إن موريتانيا من بلدان السهل الإفريقي التي تتبع في إنتاج الحبوب، واللحوم، والألبان أساساً للنظام الزراعي التقليدي الذي يخضع للتقلبات المناخية. وقد بينت تجربة العقدين الماضيين أن البلاد تتعرض للجفاف مرة كل ثلاث أو أربع سنوات. ويؤدي هذا الجفاف إلى فقدان المحاصيل والماشية وغيرها من الأموال الزراعية، وينجم عن ذلك بصفة منتظمة تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة. وعلى ذلك، فإن من المرجح أن يتدخل **البرنامج** مرة على الأقل، خلال فترة تخطيط البرنامج القطري، للاستجابة لحالة طارئة. ومع ذلك ينبغي للمشروعات المزمع تنفيذها في إطار هذا البرنامج أن تمكن من التخفيف من آثار الجفاف والحد من اللجوء إلى معونات الطوارئ.

المجموعات والمناطق المعنية

١٩- تمشياً مع مخطط الاستراتيجية القطرية، سيوجه البرنامج القطري لفائدة السكان الهامشيين المقيمين في الولايات الزراعية الرعوية الثماني في الجنوب والجنوب الشرقي من موريتانيا، أي مناطق: غيديماخا، وغرغل، وبراكنة، وترارزة، وتاغانت، وعصبة، والحوض الغربي، والحوض الشرقي. وستحظى بالأولوية جيوب الفقر في عفتوت (براكنة شمال، وغرغل شمال، وتاغانت جنوب، وعصبة غرب) وعفول (عصبة شمال، والحوض الغربي جنوب) ودهرنيما (الحوض الشرقي شمال شرق) حيث يعيش معظم المزارعين ومربي الحيوانات (الذين استقروا حديثاً ولا يزالون متأثرين بجفاف العقدين الماضيين).

٢٠- وفي هذه الأقاليم تمثل الأسر الفقيرة المتأثرة بانعدام الأمن الغذائي، النساء والأطفال على وجه الخصوص، فئة السكان المعنية مباشرة بالمعونة.

أنشطة البرنامج القطري

موارد البرنامج القطري وعملية إعداده

٢١- على نحو ما أشير إليه في الفقرة الأولى من هذه الوثيقة، يتعين على موريتانيا أن تستورد نحو ٧٠ في المائة من احتياجاتها من الحبوب لتغذية السكان. وتجري تغطية البقية من الاحتياجات عن طريق المعونة الغذائية المقدمة في إطار التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف. وتقدر مساهمة **البرنامج** في إطار البرنامج الخمسي الحالي بنحو ٣٠ ٠٠٠ طن، أي بمعدل ٦ ٠٠٠ طن في السنة، أو ٢٠ في المائة من المتوسط السنوي الفعلي لمجموع المعونة الغذائية التي يتلقاها البلد. وتأخذ الكمية المبرمجة بهذه الطريقة (انظر تقديرات الميزانية الواردة في الفقرات ٤٦، و٦١، و٧١ من هذه الوثيقة) في الحسبان ما يلي:

(أ) التزامات **البرنامج** في موريتانيا خلال الفترة السابقة (١٩٩٢-١٩٩٧) والتي بلغت ٢٠,٨ مليون دولار تقريباً، مقابل ٢١,٩ مليون دولار خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢؛

(ب) موارد **البرنامج**؛

(ج) نوع الأنشطة وجدواها.

٢٢- وتم تخصيص الموارد وتحديد الأولويات بناءً على توجهات مخطط الاستراتيجية القطرية. وعلى ذلك، ففي إطار استراتيجية التنمية في البلد، ومكافحة الفقر بصفة خاصة، ترى الحكومة **وأمانة البرنامج** أن التغذية المدرسية وتقديم الدعم للتغذية يؤديان دورا مهما جدا في زيادة معدل الالتحاق بالمدارس في الولايات الست الأشد حرما في البلد وفي تحسين الحالة التغذوية للأطفال.

تخصيص الموارد لكل من الأنشطة الأساسية في إطار البرنامج

٢٣- يجري تقدير الموارد المطلوبة لتنفيذ البرنامج الحالي خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢ على النحو التالي:

النشاط	كمية الأغذية (بالأطنان)	القيمة المقدرة (بالدولار)	النقل الداخلي والخارجي (بالدولار)	تكاليف الدعم المباشر (بالدولار)	تكاليف الدعم غير المباشر (بالدولار)	التكلفة الكلية (بالدولار)	ملاحظات
التنمية الريفية	١٦ ٤١١	٤ ٠٨٢ ٧٥٠	٣ ٢٠٠ ٥٥٠	١ ٠٩٨ ٧٥٠	١ ١٦٣ ٠٤٤	٩ ٥٤٥ ٠٩٤	
التعليم	٩ ٣١٠	٣ ٥٢٦ ٥٨٠	٢ ٠٥٩ ٩٢١	٢ ٠٦٩ ٦٠٠	١ ٠٦٤ ٤٩٨	٨ ٧٢٠ ٢٩٩	تمت الموافقة فعلاً على ٥,١ مليون دولار في إطار المشروع ٠٥٥ (التوسع السابع) "تقديم المساعدة لبرنامج المقاصف المدرسية".
التغذية	٤ ٦٠٨	١ ٧٧٢ ٤٦٠	١ ٠٢٢ ٤٨٤	٣٩٩ ٦٠٠	٤٤٣ ١٢٤	٣ ٦٣٧ ٦٦٨	
المجموع	**٣٠ ٣٢٩**	**٩ ٣٨١ ٧٩٠**	**٦ ٢٨٢ ٩٥٥**	**٣ ٥٦٧ ٩٥٠**	**٢ ٦٧٠ ٣٦٦**	**٢١ ٩٠٣ ٠٦١**	

التمويل المشترك بين (الحكومة، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من الشركاء) والقدرات التشغيلية

٢٤- تقع مسؤولية تنسيق أنشطة التنمية في موريتانيا على عاتق المجلس الوزاري للرقابة الذي يعمل تحت إشراف وزارة التخطيط. وتكمل تدخلات **البرنامج** المختلفة البرامج والمشروعات التي يمولها المانحون الآخرون (انظر الأنشطة الفردية الواردة في الفصول ذات الصلة في هذه الوثيقة). وتتوافر للحكومة قدرات لإدارة المشروعات ومؤسسات لامركزية من شأنها أن تتولى تنفيذ الأنشطة. وقد أثبت تنفيذ مختلف مراحل المشروعات المعانة من **البرنامج** أن الحكومة ظلت منتظمة في تسديد مساهماتها في تكاليف النقل. وقد نشرت الحكومة في الميدان قدراً كافياً من الموظفين المؤهلين، غير أن هؤلاء الموظفين كثيراً ما كانت تعوزهم الموارد الضرورية لمتابعة ورصد المشروعات بصورة سليمة (عدم توافر المركبات والوقود). وفضلاً عن ذلك، أدى عدم توافر المدخلات غير الغذائية (المجارف، والمعاول، والنقَّالات، والمعازق، والقفاف، والأسمنت، وما إلى ذلك) إلى تعطل، بل وتأخير، سير الأنشطة التي يعتمد تنفيذها إلى حد كبير على هذه المواد (بناء الخزانات). ولملافاة تكرار مثل هذه الحالة، ستستعين السلطات بالأموال النظيرة الناجمة عن بيع السلع الغذائية المقدمة من **البرنامج**. وستستخدم هذه الأموال في شراء المدخلات الأساسية ومواد البناء، والأدوات الزراعية الصغيرة. وبناء على المعلومات الواردة أعلاه، يرجو **البرنامج** موافقة **المجلس التنفيذي** على مبلغ مقداره ١٦,٨ مليون دولار في إطار البرنامج القطري الحالي.

عملية إعداد البرنامج القطري

٢٥- يمثل البرنامج القطري المزمع ثمرة مشاورات مكثفة أجريت مع السلطات الوطنية، والمانحين الثنائيين، ووكالات **الأمم المتحدة**، والمنظمات غير الحكومية النشطة في قطاع التنمية، ومجموعات المستفيدين (وخصوصاً النساء)، ووافقت عليه الحكومة. واضطلعت وزارة التخطيط باعتبارها الهيئة الوطنية للتنسيق بتنظيم جميع اللقاءات وإدارة المناقشات مع البرنامج. واستفاد البرنامج من الإشراك المباشر لكافة الإدارات التقنية المعنية بتنفيذ البرنامج القطري – أي التخطيط، والصحة، والتعليم، ولجنة الأمن الغذائي، وشؤون المرأة. ونظمت الاجتماعات مع المانحين الثنائيين ومنظمات **الأمم المتحدة** بتشجيع من المنسق المقيم المعني بالأنشطة التنفيذية **لمنظومة الأمم المتحدة** في موريتانيا.

الأنشطة الأساسية للبرنامج القطري

النشاط الأساسي ١: البرنامج متعدد الأهداف

٢٦- تولت بعثة تقنية استعراض هذا النشاط الأساسي في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٦، وترد فيما يلي استنتاجات وتوصيات تلك البعثة.

المحور الاستراتيجي

٢٧- ترتكز أهداف البرنامج الحكومي لمكافحة الفقر وانعدام الأمن الغذائي على محورين رئيسيين هما: (أ) إتاحة البنيات والخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان: (ب) توفير فرص العمل الريفية وزيادة الدخل. وفي هذا السياق، ستخصص مساعدة البرنامج القدر الأكبر من الموارد للمشروعات الصغيرة (٦٥ في المائة) مع إعطاء الأولوية المطلقة للتحكم في المياه (الخزانات، والسدود، والسدود الصغيرة، والآبار).

تحليل المشكلة

٢٨- موريتانيا بلدٌ نامٍ يبلغ دخل الفرد فيه ٤٨٠ دولاراً في السنة ويتسم بعجز هيكلي في الحبوب. ويستورد البلد نحو ٨٥ في المائة من احتياجاته من الحبوب يأتي ١٠ إلى ١٥ في المائة منها من المعونة الغذائية. وتفي موريتانيا تقريباً بحاجتها من اللحوم على الرغم من موجة الجفاف التي قضت على ثروتها الحيوانية. وعندما يكون موسم الأمطار جيداً، يمكن للبلد أن يسدد جزءاً كبيراً من احتياجاته من الألبان.

٢٩- وتخضع الزراعة المعيشية وتربية الماشية في الولايات الثماني التي يهدف مخطط الاستراتيجية القطرية إفادتها إلى حد كبير للتقلبات المناخية. وأدى العجز المطري إلى شدة ندرة المياه التي أصبح التحكم فيها ضرورة لازمة. وأدت فترة الجفاف الطويلة خلال السبعينات إلى تضاؤل الموارد الزراعية الرعوية بصورة ملموسة، وبالتالي، إلى نزوح أعداد كبيرة من سكان الريف إلى المراكز الحضرية. وأدى ذلك الوضع إلى البطالة الريفية وازدياد حدة الفقر لدى السكان، إذ يعيش ٧٠ في المائة من سكان الريف دون حد الفقر. ونجم عن الجفاف تدمير الغطاء النباتي إلى حد كبير كما تتقدم الصحراء

بما يزيد على ٦ كيلومترات في السنة. ويشكل زحف الرمال خطراً يهدد البنيات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية والمستوطنات البشرية.

٣٠- وفي ٧٠ في المائة من الحالات، تضطلع النساء بإدارة مواردهن الخاصة، ويمتلكن الأراضي والماشية. وبذا يسهمن بصورة مباشرة في تحقيق الأمن الغذائي الأسري (الحبوب، واللحوم، والألبان والزبد). إلا أنهن يشكلن أيضاً أكبر ضحايا حالات الجفاف. ونظراً لأن النساء أقل استعداداً للهجرة، فإنهن يمثلن الجزء الأكبر من الأيدي العاملة في الريف، ومن ثم فهن المستفيدات الرئيسيات من البنيات الأساسية (الخزانات الصغيرة، والسدود، وزراعة الخضر والبقول، وغيرها.) التي يجري إنشاؤها عن طريق مشروعات الغذاء مقابل العمل والتي تقوم على المعونة الغذائية المقدمة من **البرنامج**. وسيمثل التدريب عنصراً أساسياً في إطار هذا النشاط، بحيث يكون هدفه إكساب النساء المهارات الكفيلة، ضمن أمور أخرى بتمكينهن من المشاركة في أنشطة المجتمعات المحلية، ومن ثم دمجهن في عملية التنمية الريفية. ذلك أن نسبة النساء المتعلمات في موريتانيا في الوقت الحاضر تقدر بنحو ٢٦ في المائة فحسب في حين تبلغ نسبة محو الأمية لدى الرجال ٤٨ في المائة.

الأهداف والنتائج المنشودة

٣١- تتمثل الأهداف بعيدة المدى في الآتي: (أ) الإسهام في مكافحة الفقر وانعدام الأمن الغذائي في المجتمعات المحلية الريفية في أشد مناطق البلد عرضة للمخاطر؛ (ب) تحقيق دخول مستديمة؛ (ج) دمج النساء في عملية التنمية الريفية في البلد.

٣٢- ترتبط الأهداف المباشرة بالعناصر الثلاثة التالية:

(أ) العنصر الأول: المشروعات الصغيرة:

- زيادة تنويع الإنتاج الزراعي عن طريق بناء منشآت التحكم في المياه وإصلاحها (السدود، والسدود الصغيرة، والخزانات الصغيرة) وإنشاء أحزمة لزراعة الخضر والبقول؛
- تعزيز البنيات الأساسية عن طريق بناء الطرق الريفية، وحفر الآبار، وتشييد قاعات الدراسة، والمستوصفات، ومشاغل الصناعات الحرفية.

(ب) العنصر الثاني: حماية البيئة:

- تثبيت الكثبان الرملية، وإعادة التشجير، وإحياء الغطاء النباتي والموارد الطبيعية واستغلالها؛
- تدريب المجتمعات المحلية وتثقيفها في ما يخص أساليب صون البيئة.

(ج) العنصر الثالث: تعزيز مشاركة النساء في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الريفية:

- تدريب النساء في إطار التعاونيات النسائية؛
- دعم الفريق المتنقل للمشرفات على التدريب والتابع لوزارة الدولة للنهوض بالمرأة؛

- تقديم الدعم لدور الحضانة التابعة للمجتمعات المحلية؛
- تدريب النساء في مجال إعداد الطلبات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة.

٣٣- وعلاوة على هذا العنصر الذي يختص بالنساء دون غيرهن، يشتمل العنصران الأول والثاني على أنشطة تشكل مشاركة النساء الجزء الأكبر منها (٥٠ إلى ٦٥ في المائة) في إطارها. ويجري إعداد توجيهات في سبيل النهوض في إطار كل من العناصر بمشاركة النساء وتيسير انتفاعهن بفوائد المشروع عن طريق إعطائهن حصصاً محددة من الموارد. وتستند هذه التوجيهات إلى خطة العمل التي وضعتها وزارة الدولة للنهوض بالمرأة (عقب مؤتمر قمة بكين) للفترة ١٩٩٦-٢٠٠١، والتي تنص على ما يلي: (أ) تحسين مردودية عمل المرأة؛ (ب) زيادة مشاركة النساء والمنظمات النسائية في الهيئات المعنية بالتنمية على مستوى القاعدة؛ (ج) اعتماد سياسة للأسرة؛ (د) صوغ استراتيجية للإعلام والتعليم والاتصال؛ (هـ) الدعم المؤسسي لإدارة شؤون المرأة ومتابعة الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة.

٣٤- النتائج المنشودة

(أ) فيما يخص العنصر الأول المتعلق بالمشروعات الصغيرة لفترة السنوات الخمس، يرجى تحقيق ما يلي على سبيل البيان:

- الخزانات: ١٩٠ مشروعاً، ٠٠٠ ٣٦٨ ١ حصة غذائية مقررة /يوم عمل)؛
- السدود: ٢٠٠ مشروع، ٠٠٠ ٢٨٠ ١ حصة مقررة /يوم عمل)؛
- المياه: ١٢٥ مشروعاً، ٥٠٠ ٧٧ حصة مقررة /يوم عمل)؛
- زراعة الخضر والبقول: ٣٥٠ مشروعاً، ٠٠٠ ٢٥٩ حصة مقررة /يوم عمل)؛
- البنيات الاجتماعية، ١٠٠ مشروع، ٠٠٠ ٧٨ حصة مقررة /يوم عمل)؛
- الطرق الريفية، ٧٥ مشروعاً، ٩٥٠ ٧١٥ حصة مقررة /يوم عمل)؛
- موانع الحرائق، ٥٠ مشروعاً، ٠٠٠ ١٥٠ حصة مقررة /يوم عمل)؛
- حماية البنيات الأساسية: ٦٠ مشروعاً، ٢٠٠ ٢٨٣ حصة مقررة /يوم عمل)؛
- التدريب: ٦٠٠ ٤ مزارع، ٠٠٠ ٢٣ حصة مقررة /يوم عمل)؛
- المجموع: ٦٥٠ ٢٣٤ ٤ حصة غذائية مقررة /يوم عمل).

(ب) العنصر الثاني: حماية البيئة:

- تثبيت الكثبان الرملية: ٢٢٥ مشروعاً، ٤٧٥ ٠٥٥ ١ حصة غذائية مقررة /يوم عمل)؛
- إعادة التشجير: ١٦٥ مشروعاً، ٤٦٥ ٢٨١ حصة غذائية مقررة /يوم عمل)؛
- المجموع: ٣٩٠ مشروعاً، ٩٤٠ ٣٣٦ ١ حصة غذائية مقررة /يوم عمل).

(ج) العنصر الثالث: دعم مشاركة النساء

- محو الأمية الوظيفي لـ ٥٠٠ ١٢ امرأة؛
- تدريب ٠٠٠ ١٠ امرأة في مجال التقنيات المكيفة لحفظ الخضر وحماية البيئة؛

- إقامة بنك بيانات مجزأة بحسب النوع؛
- تعزيز الدراية المتوافرة لوزارة الدولة للنهوض بالمرأة فيما يخص أنشطة توجيه النساء.

دور المعونة الغذائية وطرق تقديمها

٣٥- تستخدم المعونة الغذائية المقدمة من **البرنامج** لاستحثاث وتعبئة السكان المعنيين بالأشغال التي تعود بالفائدة على المجتمع المحلي. وتراعى فيها العادات الغذائية للسكان وهي تمثل شكلاً من أشكال تحويل الدخل للأيدي العاملة الريفية غير المتخصصة المنخرطة في تنفيذ المشروع.

٣٦- وستشكل الحصة الغذائية اليومية للفرد من ٥٠٠ غرام من القمح، و٤٠ غراماً من الفاصوليا النيبية، و٢٠ غراماً من الزيت النباتي. وتتراوح قيمة هذه الحصة في المناطق الريفية من ١٠٠ أوقية إلى ١٥٠ أوقية موريتانية، وتعتبر كافية لاجتذاب الأيدي العاملة واستقرارها واستبقائها في مواقع العمل.

استراتيجية التنفيذ

٣٧- تقع على وزارة التخطيط مسؤولية تنسيق كافة تدخلات التنمية المعانة من **البرنامج**. وتتولى لجنة الأمن الغذائي مهمة تنسيق الإمداد (استلام الأغذية، وتخزينها وتوزيعها)، في حين ستسند المسؤولية التقنية عن تنفيذ الأنشطة إلى الإدارات التقنية المعنية (الفقرات ٣٩، و٤٠، و٤١).

٣٨- أوصت بعثة الاستعراض التقني لمشروع التنمية متعددة الأهداف (نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٦) تبسيط إجراءات الموافقة على الطلبات (المشروعات الصغيرة). وعلى ذلك، تم تبسيط الإجراءات، وتكييفها وإكسابها مزيداً من المرونة، ولاسيما عن طريق الموافقة الأولية التي تبديها على الصعيد الإقليمي اللجنة التوجيهية (التي تضم في عضويتها ممثلات عن النساء)؛ وتبسيط المراجعة التقنية للطلبات؛ وزيادة وتيرة اجتماعات الموافقة على الطلبات (ستة اجتماعات بدلاً من ثلاثة في السنة).

٣٩- ستسند المسؤولية عن العنصر الأول، المعني بالمشروعات الصغيرة إلى إدارة تنمية المجتمعات المحلية ومكافحة الفقر. وخلال المراحل السابقة للمشروع، كانت الإدارات الإقليمية اللامركزية للجنة الأمن الغذائي تضطلع بالتنفيذ. ومع ذلك فقد أنشئت في يوليو/ تموز ١٩٩٧ وكالة إنمائية في إطار مفوضية الأمن الغذائي، وتتولى هذه الوكالة مهمة إسناد تنفيذ المشروعات الصغيرة إلى المنظمات غير الحكومية (عقود التنفيذ). وستتلقى كافة المنظمات غير الحكومية المعنية بتنفيذ هذا العنصر توجيهات مكتوبة فيما يتعلق بتوجيه هذا العنصر لإفادة النساء وإشراكهن في برمجة الأنشطة وتنفيذها. وستتولى وحدة المتابعة والرصد، بالاستعانة بمؤشرات، توثيق الجوانب المتعلقة بأنواع الفوائد المجنية من المشروع ومدى استدامتها (وتضطلع لجنة التنسيق في الوقت الحاضر بإعداد توجيهات مكتوبة فيما يخص التدابير اللازم اتخاذها لتمكين النساء إلى أقصى حد ممكن من الحصول على فوائد المشروعات المعانة من **البرنامج** في موريتانيا).

٤٠- وستضطلع إدارة البيئة والإصلاح الريفي بالمسؤولية عن العنصر الثاني المعني بحماية البيئة (والذي يستأثر بنسبة ٣٠ في المائة من الموارد)، وذلك عن طريق الهياكل اللامركزية لوزارة التنمية الريفية والبيئية.

٤١- وسيسند تنفيذ العنصر الثالث، المعني بدعم مشاركة النساء (٥ في المائة من الموارد)، بصورة حصرية إلى إدارة التعاون والتخطيط التابعة لوزارة الدولة لمكافحة الأمية.

المستفيدون والفوائد المنشودة

٤٢- سيتمثل المستفيدون مباشرةً خلال خمس سنوات في ١٠٠ ٠٠٠ من صغار المزارعين ومربِّي الماشية الذين يعيشون في المناطق المعنية. وستتيح دراسة مسبقة توخي مزيد من الدقة في تحديد المرامي الاقتصادية والجغرافية وستتولى هذه العملية المنظمات غير الحكومية ووحدة المتابعة والرصد التابعة للحكومة وفي تحديد احتياجات السكان مع ربطها بالبحث عن حلول لمشكلاتهم، وباختيار المشروعات، وما إلى ذلك.

٤٣- وسيتمثل المستفيدون على نحو غير مباشر في المجتمعات المحلية الريفية في جملتها، والتي تقيم بالقرب من مواقع المشروع والتي تستخدم البنيات الأساسية التي يجري إنشاؤها و/أو صيانتها في إطار المشروع (ويبلغ مجموع السكان في الولايات الثماني المعنية بالفائدة ٤١٤ ٠٠٠ نسمة).

٤٤- أما الفوائد المرجوة فهي: (أ) اضطلاع السكان بالمسؤولية عن اختيار أنشطة التنمية المحلية (التي تنفذها المنظمات غير الحكومية)؛ (ب) الإسهام في تحسين الظروف المعيشية للسكان المحليين؛ (ج) توعية السكان في مجال صون البيئة وإدارة الموارد الطبيعية؛ (د) مشاركة النساء في كافة مستويات اتخاذ القرارات وتنفيذ الأنشطة المباشرة.

الدعم، والتنسيق، الرصد والتقييم

٤٥- ستتولى لجنة التنسيق رصد هذا النشاط ككل، وستضطلع كل من الإدارات الوطنية بتنسيق العنصر المعني بها. وستفرد لكل عنصر فرعي آلية خاصة به لرصد الأنشطة المعانة من **البرنامج**. وسيقوم نظام الرصد والتقييم بجمع المعلومات على أساس المؤشرات التي تحدد لكل عنصر قبل بدء العمليات. وينبغي لهذه المؤشرات أن تتيح في الوقت نفسه مراقبة استخدام الأغذية، والعدد الفعلي للمستفيدين الذين تتم تغطيتهم، وتقييم مدى فعالية استخدام الموارد بالنسبة إلى العمل المنجز كماً وكيفاً.

تقدير التكاليف

٤٦- تبلغ التكاليف الإجمالية لهذا النشاط ١٦ مليون دولار، تتحمل الحكومة ٦,٥ مليون دولار **والبرنامج** ٩,٥ مليون دولار منها. وسيمكن هذا المبلغ من تسليم ١٦ ٤١١ طناً من السلع، منها ١٤ ٦٤١ طناً من الحبوب (القمح). وتشمل التكاليف المباشرة مليون دولار للبنود غير الغذائية (المعدات والمواد) وكذلك ٩٨ ٧٥٠ دولاراً لنظام الرصد والتقييم.

النشاط الأساسي ٢: تنمية الموارد البشرية

(أ) التغذية المدرسية

٤٧- إن هذا المشروع الذي وافق عليه **المجلس التنفيذي** فعلاً في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٦، لمدة أربع سنوات، بدأ تنفيذه في يناير/ كانون الثاني ١٩٩٧ وسيكتمل في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٠. وبالنظر إلى أن البرنامج القطري الحالي يغطي الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢، وبناءً على تقييم المشروع أثناء التنفيذ، يتعين على **البرنامج** تحليل مدى ملاءمة

تمديد فترة المشروع لمدة عامين بحيث يتسنى تقديم الغذاء لقطاع التعليم خلال عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢. وقد أدرج هذا الاحتمال في الميزانية الواردة في الفقرة ٢٣.

المحور الاستراتيجي

٤٨- إن مساعدة **البرنامج** موجهة بصفة رئيسية للسكان الحديين الذين يعيشون في ظل ظروف انعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية التي يصعب إمدادها بالغذاء والتي تسجل أقل معدلات الالتحاق بالمدارس. وهي موجهة لفائدة تلاميذ المدارس الابتدائية في هذه المناطق. وسيسعى **البرنامج** إلى التآزر مع **منظمة اليونيسيف والبنك الدولي** حيث يعنى كلاهما بتعليم الفتيات: **فالبنك الدولي** يستعين بصندوقه المعني بتقديم الدعم لتعليم الفتيات في المساعدة في بناء المراحيض ونقاط الإمداد بالمياه، في حين أن **منظمة اليونيسيف** تعني بتقديم الائتمان وتدريب معلمات المرحلة الابتدائية. وسيشرك نشاط **البرنامج** المتعلق بالمشرعات الصغيرة في تشييد البنيات الأساسية التكميلية مثل قاعات الطعام وبناء المراحيض في المدارس التي لا يتدخل فيها البنك الدولي والتي تحتاج إلى هذه البنيات الأساسية.

تحليل المشكلة

٤٩- نتيجة للنمو السكاني المتزايد والعمران الحضري الذي لم يشهد له مثيل (حيث كانت تقديرات السكان عام ١٩٩٤ تشير إلى أن سكان المناطق الحضرية يمثلون ٥٣ في المائة من جملة السكان)، زاد الطلب على التعليم النظامي زيادة ملموسة خلال السنوات العشر الأخيرة. ولتلبية هذا الطلب حافظت الحكومة على نمو سنوي في ميزانية التعليم بنسبة تسعة في المائة في السنة، أي بمعدل يزيد على معدل النمو السنوي لميزانية الدولة (٦ في المائة) في نفس الفترة. وعلى الرغم من صعوبة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، شاركت السلطات المحلية أيضا في هذه الجهود حيث تحملت بصورة مباشرة النفقات المترتبة على المواد والمعدات المدرسية أو شاركت في بناء قاعات الدراسة وصيانة البنيات الأساسية.

٥٠- ويظل النظام التعليمي خاضعا لضغوط مستمرة بسبب الاحتياجات من الموارد، وعليه أن يواجه مشكلات متعددة تتمثل أهمها في تيسير الحصول على التعليم الأساسي، ونوعية التعليم، وعدم كفاية التخطيط وعدم فعالية الإدارة، ووجود فروق كبيرة بين الولايات وبين الفتيات والفتيان.

الأهداف والنتائج المنشودة:

٥١- يتمثل **الهدف طويل الأجل** من هذا المشروع في الإسهام في إعادة هيكلة النظام التعليمي في ست ولايات معنية بالفائدة وتتسم بارتفاع مستوى الفقر وانخفاض مستوى التعليم نسبيا فيها.

٥٢- أما **الأهداف العاجلة** في المناطق المعنية بالفائدة فهي: (أ) تحسين الظروف الدراسية للتلاميذ بتقديم وجبة غذائية متزنة في المدرسة أثناء فترة الراحة عند منتصف النهار؛ (ب) تحقيق الانسجام بين معدلات المواظبة المدرسية في المناطق المستفيدة ومعدل المواظبة على الصعيد الوطني؛ (ج) رفع معدل التحاق الفتيات بالمدارس بحيث يتساوى مع المتوسط الوطني (٨٢ في المائة).

دور المعونة الغذائية وطرق تقديمها

٥٣- ترمي المعونة الغذائية إلى تشجيع التلاميذ على المواظبة المدرسية، وضمان حضورهم للدراسة ومكافحة الجوع قصير الأجل. وتؤدى الواجبات المقدمة في المقاصف المدرسية إلى حفز الأسر على إبقاء الأطفال في المدارس، مما يساعد في تخفيض معدلات التسرُّب. وتشكل المساعدة المقدمة من **البرنامج** أيضاً تحويلاً للدخل لصالح الأسر التي لها أبناء سيتناولون وجباتهم في المقاصف المدرسية.

٥٤- وتتوافق تشكيلة الأغذية مع العادات الغذائية السائدة في البلد، كما تتيح إعداد وجبة متزنة. وتقدم الوجبات خلال أيلم العمل من كل أسبوع (خمسة أيام)، أي لمدة ١٨٠ يوماً في السنة. وتكون الحصة الغذائية المقررة للفرد مكونة من ١٥٠ غراماً من الأرز، و٣٠ غراماً من الفاصوليا النيبية (المحلية)، و١٥ غراماً من الزيت النباتي، وغرامين من ملح الطعام المزود باليود.

استراتيجية التنفيذ

٥٥- ينبغي أن ترتفع مشاركة الفتيات من ٤٥ في المائة إلى ٥٠ في المائة من مجموع التلاميذ المسجلين خلال أربع سنوات. وستمكن المقاصف المدرسية باعتبارها مصدراً لتحويل الدخول للأسر من بلوغ هذا الهدف في بداية السنة الثالثة من المعونة الغذائية المقدمة من **البرنامج**. غير أن الالتحاق بالمدارس يتوقف أيضاً على بارامترات أخرى مثل المجانية للفتيات، وتوفير المراحيض ونقاط الإمداد بالمياه والتي يحاول **البرنامج ومنظمة اليونيسيف** تنميتها في سبيل تيسير المواظبة المدرسية للفتيات. وتضطلع وزارة التربية الوطنية بالمسؤولية عن تنفيذ هذا النشاط عن طريق إدارة مشروعات مساندة المقاصف المدرسية. وهذه الإدارة مسؤولة عن برمجة الاحتياجات بالتشاور مع مكتب **البرنامج**، ورصد إدارة الأغذية، ومراقبة نقاط التسليم الأمامية، وإدارة المدخلات غير الغذائية والمقاصف وبرامج المدرسة، ومراقبة تعبئة الأموال النظيرة من المجتمعات المحلية على مستوى المقاصف، وإعداد تقارير دورية لتقديمها إلى **البرنامج**.

٥٦- وتتولى لجنة وطنية مؤلفة من الإدارات المركزية التي تتدخل في مجال التعليم الابتدائي توزيع الموارد المقدمة من **البرنامج** سنوياً على الولايات، وذلك استناداً إلى معدل الالتحاق بالمدارس ومدى التأثير المتوقع على معدل الالتحاق بالمدارس نتيجة للمقاصف. وتقع على الإدارة الإقليمية للتعليم الأساسي مسؤولية تنفيذ المشروع على مستوى الولايات، وإدارة الأغذية وتقديم تقارير دورية إلى إدارة مشروعات مساندة المقاصف المدرسية. ويشرف على كل مديرية مفتش مسؤول عن رصد المدارس فيما يخص النواحي التعليمية ونوعية المقاصف نفسها على حد سواء.

٥٧- وعلى مستوى المدرسة، يضطلع مدير المدرسة بالمسؤولية عن إدارة الأغذية. ويعاونه في ذلك معلم متطوع ولجنة إدارية مؤلفة من ممثلي المجلس الريفي ورابطة آباء التلاميذ (ويتساوى الرجال والنساء في العدد من حيث عضوية اللجنة). وتبلغ قيمة المساهمة في الأموال النظيرة المقدمة من المجتمعات المحلية خمسة أوقيات موريتانية (٠,٠٣٩ دولار) للطفل الواحد والوجبة الواحدة وذلك لشراء الأغذية التكميلية. ويتولى مدير المدرسة أيضاً إدارة هذه الأموال بمعاونة لجنة إدارة المقصف.

المستفيدون والفوائد المنشودة

٥٨- يتمثل المستفيدون على نحو مباشر من المشروع في الفتيات والفتيان الذين يرتادون المدارس الابتدائية في الولايات المعنية. وسيبلغ مجموع الحصص الغذائية الموزعة بواقع ١٨٠ يوماً دراسياً في السنة، ٠٠٠ ٥٠٠ ٤٩ حصة خلال السنوات الخمس. وسيبلغ عدد المستفيدين على نحو مباشر سنوياً ٠٠٠ ٥٥ تلميذ. أما المستفيدون بصورة غير مباشرة فهم أولياء أمور التلاميذ الذين يمكنهم المشروع من تحويل الدخول لصالحهم.

المساندة والتنسيق، وترتيبات الرصد والتقييم

٥٩- ستستكمل المساعدة المقدمة من **البرنامج** بمشروعين مموَّلين من البنك الدولي يجري تنفيذهما في الوقت الحاضر. ويرمي هذان المشروعان إلى إعادة هيكلة النظام التعليمي وتيسير التوسع في التعليم الأساسي. ويتدخل في هذا القطاع جهات مانحة أخرى هي: **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة اليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان،** وهيئة التعاون الفرنسي.

٦٠- وأنشأت وحدة تابعة للأمانة العامة لوزارة التربية نظاماً للرصد والتقييم. وسترفق بطاقات الرصد بالتقارير ربع السنوية عن المقاصف المدرسية والتي يقدمها مديرو المدارس إلى الإدارة الإقليمية للتعليم الابتدائي. وتضطلع إدارة مشروعات مساندة المقاصف المدرسية وإدارة التخطيط والتعاون التابعتين لوزارة التربية الوطنية بمهمة جمع البيانات الإحصائية وتقديمها إلى وحدة الرصد هذه (والبيانات الإحصائية هي بيانات كمية عن شحن السلع الغذائية وتوزيعها، وعدد المدارس المستفيدة، وعدد التلاميذ والتلميذات، وما إلى ذلك).

تقدير التكاليف

٦١- يبلغ مجموع تكاليف هذا العنصر ١٠ ملايين دولار، تتحمل الحكومة ١,٣ مليون دولار منها، ويتحمل **البرنامج** ٨,٧ مليون دولار. ويبلغ مجموع السلع المسلمة ٣١٠ ٩ أطنان من الأغذية، منها ٠٨٧ ٧ طنا من الأرز، و٤١٧ ١ طناً من الفاصوليا النيبية والملح، و٧٠٠ طن من الزيت النباتي. وجدير بالذكر أن المشروع الجاري تنفيذه (موريتانيا ٠٥٥ (التوسع السابع)) قد اعتمد له فعلاً مبلغ ٥,١ مليون دولار. وتشمل اعتمادات هذا المشروع مبلغاً كبيراً مخصصاً للرصد والتقييم. وتقدر التكاليف المباشرة للمشروع أثناء فترة البرنامج القطري بما مقداره ٥٠٠ ٠٩٨ ١ دولار للمدخلات غير الغذائية وبمبلغ ٠٠٠ ٩٠٨ دولار لنظام الرصد والتقييم.

(ب) الدعم التغذوي للمجموعات الضعيفة

٦٢- لا يظهر هذا العنصر في مخطط الاستراتيجية القطرية الذي درسه **المجلس التنفيذي** في مايو/ أيار ١٩٩٦، وذلك لأن نتائج الاستقصاء التغذوي لم تكن قد ظهرت إذ ذاك. وذلك أن **منظمة اليونيسيف** قدمت تقريرها إلى الحكومة في يونيو/ حزيران ١٩٩٦، وبناءً عليه، رأت السلطات الموريتانية أن الحالة التغذوية للأطفال والأمهات في منطقة عفتوت خطيرة تقتضي اتخاذ إجراءات تصحيحية لمعالجة سوء التغذية وتحسين الأحوال الصحية للسكان الذين يعيشون في هذه المنطقة.

المحور الاستراتيجي

٦٣- يهدف التدخل في هذا الصدد إلى تخفيض معدل سوء التغذية لدى المستفيدين في منطقة عفتوت، عن طريق تغطية الأطفال من سن خمسة أشهر إلى خمسة سنوات والنساء الحوامل والمرضعات ممن يعانون من كافة أنواع الأمراض الناشئة عن النقص الغذائي وفقر الدم. وستتمثل الاستراتيجية في توفير تغذية استكمالية وتوعية غذائية وصحية. وبذا ينضم **البرنامج** إلى **منظمة اليونيسيف**، والاتحاد اللوثري العالمي، والهلال الأحمر الموريتاني، وهيئة التعاون الفرنسي التي تتدخل فعلاً في هذا القطاع.

تحليل المشكلة

٦٤- في المنطقة المعنية بهذا العنصر، والمسماة عفتوت، والتي تشمل (شمال براكنة، وشمال غرغل، وجنوب تاغانت، وغرب عصبة)، يعيش صغار المزارعين ومربّو الماشية (١٥٠ ٠٠٠) الذين يعتمدون في أنشطتهم الموسمية وتعتمد دخولهم الضعيفة أصلاً على معدل هطول الأمطار. وتتسم هذه المنطقة بالفقر المستديم، وغلبة النساء من حيث عدد السكان إذ ترأس النساء نسبة عالية من الأسر (٤٠ في المائة)، ووجود نسبة عالية من الأطفال ممن لا عائل لهم. ونسبة محو الأمية فيها دون المتوسط القومي (٣٥ في المائة بدلاً من ٣٩ في المائة على الصعيد الوطني). وتفتقر هذه المنطقة إلى البنية الأساسية الضرورية والمياه الصالحة للشرب. وحسب **منظمة اليونيسيف** (يونيو/ حزيران ١٩٩٦)، تؤدي هذه الأوضاع إلى ضعف شديد في الحالة الاقتصادية وتزداد الحالة سوءا نتيجة لتفشي سوء التغذية لدى الأطفال حتى سن الخامسة (٤٤ في المائة من حالات سوء التغذية العامة تمثل حالات سوء التغذية الحاد ٨ في المائة منها)، ونسبة ٣١ في المائة من الأمراض الناجمة عن نقص اليود، والابتسار بنسبة ٢٢ في المائة، ونسبة عالية من حالات نقص الحديد التي تصيب النساء بصفة خاصة. ومن بين الذين يعانون من سوء التغذية الحاد الذين تبلغ نسبتهم ٧٠ في المائة من سكان البلد، يعيش في منطقة عفتوت ٣٥ في المائة دون حد سوء التغذية المفرط.

الأهداف والنتائج المنشودة

٦٥- يتمثل **الهدف الرئيسي** في تخفيض معدل سوء التغذية لدى السكان المستفيدين (٣٦ ٠٠٠ شخص) عن طريق مساعدة الحكومة على تحسين إدارتها لبرامج الدعم التغذوي باتخاذ نهج مشاركة قائم على التوعية الصحية والتغذوية. والنتيجة المباشرة المنشودة هي تمكين الأطفال المستفيدين من بلوغ مستوى نمو من حيث الطول والوزن يضاهي ٩٥ في المائة من المتوسط القومي خلال فترة لا تتجاوز ٦٠ يوماً.

دور المعونة وطرق تقديمها

٦٦- تنطوي المعونة الغذائية على استكمال النظام الغذائي للأطفال والأمهات من الفئات الضعيفة. وتتكون الحصة الغذائية المعيارية من القمح، والزيت النباتي، والسكر، والملح باليود، والحليب المجفف الزائد والدقيق المدعوم (بالمغذيات الدقيقة والفيتامينات).

استراتيجية التنفيذ

٦٧- ستسند مهمة توزيع الحصص الغذائية المقدمة من **البرنامج** على المستفيدين في مراكز التغذية التابعة للمجتمعات المحلية (١٠٠ مركز) ومراكز الراحة والتوعية الصحية (٢٠ مركزاً) في منطقة عفتوت، إلى منظمات غير حكومية متخصصة، تحت إشراف وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية، وبالتعاون مع وزارة الدولة للنهوض بالمرأة، وذلك بالاستعانة بنهج قائم على المشاركة. وستقدم حصص غذائية جافة للمرضعات والحوامل. وستجرى التعبئة الاجتماعية حول هذه الأنشطة وسيجرى في إطارها تبسيط أساليب الطهي والتربية الصحية (تحسين الممارسات المتعلقة بالتغذية، ولاسيما الفطام، وأهمية الإرضاع بلبن الأم، وتوازن الحصص الغذائية، والصحة الأساسية، بناءً على استقصاءات تضطلع بها المنظمات غير الحكومية بالتعاون مع المرافق الصحية الإقليمية. وستتولى هذه المنظمات غير الحكومية تدريب الموظفين النظراء في مجال تقنيات التقييم والرصد.

المستفيدون والفوائد المنشودة

٦٨- المستفيدون هم الأطفال في سن ٦ أشهر إلى ٥ سنوات الذين يعانون من سوء التغذية وكذلك الحوامل والمرضعات اللائي يعانين من حالات النقص الغذائي. وسيستفيد سنوياً ٠٠٠ ٢٤ طفل ممن يعانون من سوء التغذية و٠٠٠ ١٢ امرأة من الحوامل والمرضعات (٠٠٠ ٣٦ شخص) في منطقة المشروع عن طريق مشاركة المجتمعات المحلية، سيتيح المشروع استفادة كافة السكان من (التعليم التغذوي، والصحة الأساسية، وأساليب الطهي التي من شأنها أن تحسِّن أحوالهم التغذوية).

المساندة، والتنسيق، وترتيبات الرصد والتقييم

٦٩- أسندت مهمة تنفيذ المشروع في الميدان إلى المنظمات غير حكومية ذات خبرة في هذا المضمار، وتعاون على الصعيد الإقليمي مع الإدارة الإقليمية للصحة والعمل الاجتماعي.

٧٠- أما على الصعيد القطري، فيتولى البرنامج تنسيق المشروع مع وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية، ووزارة الدولة للنهوض بالمرأة، والمنظمات غير الحكومية المعنية بالمشروع. ويمكن نظام جمع البيانات، ومعالجة المعلومات من رصد الآثار المترتبة على المشروع والتحقق من تأثيره على الحالة التغذوية للمستفيدين ومن ثم رسملة مساهمات هذه الأنشطة.

تقدير التكاليف

٧١- يبلغ مجموع تكاليف هذا العنصر ٤,٢ مليون دولار، تتحمل الحكومة ٠٠٠ ٥٦٠ دولار منها، ويتحمل **البرنامج** ٣,٦ مليون دولار. وتقدر كمية الأغذية المزمع تسليمها بما يضاهي ٦٠٨ ٤ أطنان منها ٦٥٠ ١ طناً من القمح، و١٩٠ ٢ طناً من خليط الذرة والصويا، والزيت، والسكر، واللبن المجفف، والملح المزود باليود. واعتمد مبلغ مقداره ٠٠٠ ٤٠٠ دولار (تكاليف مباشرة) لنظام الرصد والتقييم.

سياق تنفيذ البرنامج القطري للبرنامج في موريتانيا

الإطار السياسي

٧٢- تضطلع الحكومة الموريتانية منذ عقد من الزمان ببرامج للتعديل الهيكلي، وذلك بمساعدة **البنك الدولي وصندوق النقد الدولي**. قد أحرزت هذه البرامج نتائج مرضية، ولاسيما فيما يخص توازن الاقتصاد الكلي والنمو. ويجري الاضطلاع ببرامج المصاحبة الاجتماعية في سبيل تقويم أوجه التفاوت في إعادة توزيع الثروة وتخفيف وطأة الآثار الناجمة على المدى القصير عن الإصلاحات الاقتصادية والكلية. وإن أنشطة **البرنامج** إنما تندرج في هذا الإطار.

٧٣- وبمعاونة **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة**، تضطلع الحكومة أيضاً بتحديد سياسة إنمائية للقطاع الزراعي. ومن شأن هذه السياسة أن تمكن موريتانيا من مفاوضة شركائها والحصول على التزامات متعددة السنوات لتمويل المعونة الغذائية. وتجرى المفاوضات حالياً مع **الاتحاد الأوروبي** في سبيل إعادة هيكلة **مفوضية الأمن الغذائي**، ويمكن لهذه المفاوضات أن تؤدي إلى إبرام اتفاق بشأن التمويل متعدد السنوات. وستؤدي هذه المفاوضات إلى إنشاء مرصد للأمن الغذائي؛ وإمكانية الإسهام في تكوين مخزون احتياطي للأمن الغذائي؛ وإنشاء وكالة إنمائية.

٧٤- وسيشكل إنشاء هذه الوكالة الإنمائية عنصراً أساسياً في تنفيذ أنشطة المشروعات الصغيرة **للبرنامج**.

المخاطر والشروط الأساسية المتعلقة بتنفيذ البرنامج القطري

٧٥- بينت تجربة الأعوام الأخيرة المنصرمة أن أهم خطر على موريتانيا هو الجفاف، الذي يؤدي إلى زعزعة الأوضاع الغذائية والتغذوية، وإضعاف الاقتصاد الأسري، ونزوح أعداد ضخمة من السكان. وكثيراً ما يظهر ذلك زيادة فقر السكان الذين يتسمون أصلاً بضعفهم الشديد، والتخلّي كلياً أو جزئياً عن بعض البنيات الأساسية المنتجة التي تشكل مكتسبات المجتمعات المحلية.

٧٦- ويؤدي التحسين الناجم عن منشآت التحكم في المياه إلى اكتساب الأراضي قيمة مضاعفة من شأنها أن تسبب مشكلات عقارية (متعلقة بالاستثمار الزراعي) فيما بين القبائل أو داخل القبيلة الواحدة. ويمكن لهذه المخاطر أن تؤدي إلى تضارب المصالح. إلا أن وزارة الصحة ستجري دراسة لحصر المشكلات المتعلقة بإقامة السدود وتأثير هذه السدود على الأحوال الصحية لسكان الأرياف. ويتعين على هذه الدراسة أن تبحث أيضاً نظام الاستثمار الزراعي الجماعي (السدود الصغيرة) لتحديد ما إذا كان المفهوم القديم المتمثل في الأرض لمن يفلحها لايزال سارياً، وللتحقق من أن النساء اللائي تمتلك غالبيتهن الأراضي وتضطلع بتربية الماشية ستتيسر لهن سبل الإفادة من البنيات الأساسية التي يجري إنشاؤها.

٧٧- وسيساعد إشراك المجتمع المحلي المستفيد في الاضطلاع بالمسؤولية (عن طريق المنظمات غير الحكومية) والدور الأساسي الذي يضطلع به الزعماء التقليديون (حكاماً ومفاوضين) في تقليل المشكلات العقارية إلى أدنى حد ممكن.

تسيير البرنامج

إجراءات إجازة المشروعات

٧٨- عقب إجازة **المجلس التنفيذي للبرنامج** لهذا البرنامج القطري، سيضطلع المكتب القطري **للبرنامج** في موريتانيا، بالتشاور مع الحكومة، بإعداد العروض الموجزة للمشروعات، أي المشروع متعدد الأهداف، ومشروع الدعم التغذوي والدعم لتقييم مشروع التغذية المدرسية الجاري تنفيذه، وذلك بهدف البت في مدى ملاءمة الاستمرار في تقديم المساعدة في هذا القطاع. وستقدم هذه العروض الموجزة للمشروعات إلى لجنة محلية برئاسة **البرنامج** وعضوية الجهات المانحة، الرئيسية في إطار التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف الممثلة في البلد، وذلك للحصول على موافقتها.

٧٩- وفيما يخص دراسة العناصر الفرعية في المشروع متعدد الأهداف، ستجري الاستعانة بدراية وكالات **الأمم المتحدة** المتخصصة **(منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية)**، وسيلتمس عند الاقتضاء دعم الموظفين في المكتب الإقليمي **للبرنامج** لبلدان السهل الأفريقي (القائم في بوركينا فاسو).

إعداد الأهداف السنوية للعمل وتخصيص الموارد

٨٠- ستعيِّن كل مديرية وزارية مديراً للمشروع ليتولى تنفيذ أنشطة المشروع. وسيقدم مدير المشروع خطة عمل سنوية تُعد بالتشاور مع المستفيدين وانطلاقاً من احتياجات كل منطقة. وسيتطلب إعداد هذه الخطة إجراء عملية تفاعلية لمشاورة كافة الشركاء المعنيين ومشاركتهم.

٨١- وسيجري سنوياً استعراض التقدم المحرز في كل من أنشطة البرنامج القطري. وسيتوقف تخصيص موارد إضافية أو تخفيض الموارد المخصصة لأي من الأنشطة على سرعة خطى التنفيذ. وسيجري العمل بنظام للتعديل الدوري بناءً على تحويل البيانات وتفسيرها، وذلك من شأنه أن يمكِّن من تقليل، بل وإلغاء الأنشطة/ العناصر التي تتسم بتدني الأداء وتعزيز الأنشطة/ العناصر جيدة الأداء.

المكتب المحلي للبرنامج

٨٢- يشكل دعم المكتب المحلي بالموظفين المؤهلين والقدر الكافي من الموظفين شرطاً لازماً لإنجاح البرنامج، وذلك أن الإدارة الموريتانية حققت درجة عالية من اللامركزية للتصدي للاحتياجات (الصحية والتعليمية، وغيرها) المتزايدة وتلبيتها في المناطق الريفية. ومن ثم تدعو الحاجة الملحة إلى أن يعتمد **البرنامج** نفس النهج في تطبيق اللامركزية عن طريق فتح مكتبين فرعيين أحدهما في عيون بالنسبة للجزء الشرقي من البلد (تاغانت، وعصبة، والحوض الغربي، والحوض الشرقي) والآخر في كايدي بالنسبة للجنوب (ترارزة، وبراكنة، وغيديماخة، وغرغل). ومن المتوقع تعيين متطوع واحد من متطوعي الأمم المتحدة في كل مكتب فرعي وتزويده بسيارة رباعية الدفع وعاملين معاونين (سائق وسكرتيرة).

٨٣- وفي إطار تنفيذ مشروع دعم التعليم الأساسي، نشر **البرنامج** فعلاً اثنين من متطوعي **الأمم المتحدة** يتخذ أحدهما مقره في كايدي والآخر في عيون. ويكفي إذن توسيع نطاق صلاحيات هذين الموظفين بما يمكِّنهما من تغطية جميع

أنشطة **البرنامج** في هذه الولايات. وسيكوِّن هذان الموظفان اللذان يعملان فعلاً في هذه الولايات النواة الأساسية للمكتبين الفرعيَّين اللذين يتعين على **البرنامج** إنشاؤهما في جنوب البلد وشرقه ليتسنى رصد تنفيذ جميع أنشطته على نحو أفضل. وسيُحسب في الميزانية المقررة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ حساب التكاليف المترتبة على ذلك.

التنسيق والتنفيذ

٨٤- سينشئ **البرنامج** بالتشاور مع السلطات الحكومية، لجنة وزارية لتوجيه البرنامج القطري. وستتولى هذه اللجنة تحديد توجهات البرنامج ومتابعة تنفيذه، وستعقد اجتماعاتها مرة كل ستة أشهر. وسيتولى رئاسة هذه اللجنة الأمين العام للتخطيط، وستضم اللجنة في عضويتها موظفي **البرنامج** وممثلي الوزارات (الأمناء العامين) التقنية التالية: التنمية الريفية، والصحة، والتربية والتعليم، والنهوض بالمرة، ومفوضية الأمن الغذائي.

٨٥- وستنشأ لجنة تقنية لتنسيق المشروعات. وستتولى مناقشة المسائل التقنية والمتعلقة بالإمداد. وهذه اللجنة، التي ستتألف من مديري المشروعات (المشروع متعدد الأهداف، ومشروع المقاصف المدرسية، ومشروع الدعم التغذوي)، ستجتمع مرة في الشهر في نواكشوط برئاسة **البرنامج**. وسيتولى **البرنامج** تأمين الاتصال مع لجنة التوجيه. وعلى مستوى الولايات، ستعمل وحدة تقنية برئاسة الوالي، وسيمثل **البرنامج** في هذه الوحدة الموظف المسؤول عن المكتب الفرعي **للبرنامج**، وستضم هذه الوحدة في عضويتها رؤساء الإدارات التقنية الإقليمية المعنية. ويجري تمثيل النساء في كافة الهيئات المحلية التي تتولى اختيار المشروعات وانتقاء الطلبات.

٨٦- وفيما يخص رصد المساعدة المقدمة من **البرنامج**، ستكون هنالك ثلاث وحدات للرصد أي بواقع وحدة لكل نشاط، للاضطلاع بمهمة الرصد. ويجري تمويلها من الحكومة. وهذه الوحدات مسؤولة عن إعداد تقارير ربع سنوية وعن تقييم أداء المشروعات. وتتوافر لها إمكانات كافية كما تم دعمها مؤخراً. وسيفيد موظفو هذه الوحدات من التدريب التكميلي في مجال الرصد والتقييم. وتضطلع المنظمة غير الحكومية (ورلد فيجن) World Vision التي تتعاون تعاوناً وثيقاً مع **البرنامج** في موريتانيا بتنظيم دورات وحلقات تدارس تتناول موضوعي الاستقصاءات الريفية السريعة وإجراء الاتصالات مع المستفيدين. وقد أفاد الموظفون الوطنيون من النظراء وموظفو **البرنامج** فعلا من هذه الدورات وسيواصلون الاستفادة منها لتحسين مستوى أدائهم.

مشاركة المستفيدين وإشراك النساء

٨٧- تقوم جميع الأنشطة التي يساندها **البرنامج** في موريتانيا على نهج المشاركة. وتمت مشاورة ممثلات المجموعات النسائية الرئيسية قبل إعداد هذا البرنامج القطري وأثناء إعداده. وفيما يتعلق بعنصر التنمية الريفية، ستفيد النساء، علاوة على مشاركتهن في مختلف أنشطة المشروع، من عنصر مخصص لدعم المشاركة والأمن الغذائي والتنمية على مستوى القاعدة. وسيمكِّن إضطلاع المنظمات غير الحكومية المتشاركة مع **البرنامج** باستقصاء ريفي سريع، واضطلاع موظفي **البرنامج** بإجراء دراسات مسبقة، عن تحديد احتياجات النساء، وتوخي الدقة في توجيه الفوائد إليهن، وضمان مشاركتهن في جميع مراحل اتخاذ القرار فيما يخص اختيار الأنشطة. وفي حالة المشروع متعدد الأهداف، تشارك النساء فعلاً في عضوية الوحدة الإقليمية للتوجيه، ويشاركن على هذا الأساس في كافة الاجتماعات الإقليمية للتحقق من أن الأنشطة التي تختارها الوحدة وتستبقيها تعود عليهن بالفائدة. وفيما يخص مشروع التغذية المدرسية، يجري تمثيلهن للجان التسيير لضمان العمل بمعايير الانتفاع بالمقاصف المدرسية والتحقق من ذلك. واتخذت الحكومة فعلاً التدابير الضرورية لتشغيل

وحدات الرصد المعنية بكل من المشروعات (وذلك من حيث توفير تكاليف التشغيل، والموظفين المؤهلين والمدربين في مجال العمل بتقنيات نهج المشاركة).

المساهمات التكميلية

٨٨- فيما يخص المشروعين الجاري تنفيذهما (أي التنمية الريفية والتعليم الأساسي)، تبلغ المساهمة التكميلية للحكومة ٨,٥ مليون دولار. ويقدم مختلف شركاء التنمية في موريتانيا مساهماتهم في كافة قطاعات تدخل **البرنامج**. وتقدر هذه المساهمات بما يضاهي ٢٢ مليون دولار بالنسبة للفترة التي يغطيها هذا البرنامج.

الترتيبات الإمدادية

٨٩- سيجري تسليم السلع الغذائية المستوردة في ميناء نواكشوط ومن ثم شحنها برا إلى مواقع المشروع. وتتوافر للحكومة إمكانات لتخزين ما مقداره ١٤٠ ٠٠٠ طن موزعة في جميع مناطق البلد، ابتداء من عواصم الولايات وانتهاء بنقاط التوزيع الثانوية (في المديريات).

٩٠- وتتوافر في البلد إمكانات كبيرة للنقل البري يجري تسييرها بصورة فعالة عن طريق القطاع الخاص، وذلك من خلال (الاتحاد الوطني للناقلين). ويمثل الاتحاد الوطني للناقلين الذي يغطي كافة أرجاء البلد شريك **البرنامج** الرئيسي في مجال الإمداد.

٩١- وستتولى الحكومة إدارة السلع لدى وصولها إلى مخازن عواصم الولايات التي ستمثل نقاط التوزيع الأمامية ومن ثم تتولى الحكومة نقل السلع إلى القرى الكبيرة فيما يخص مشروع التغذية المدرسية، وإلى القرى النائية فيما يخص المشروع متعدد الأهداف. أما فيما يخص نقل الكميات الصغيرة (المخصصة للقرى)، فيبدو من الصعب وغير المجدي الاستعانة بالقطاع الخاص مباشرة. وتقدر تكلفة النقل الثانوي وما يتفرع عنه في إطار هذه المشروعات بما يضاهي ٦٢,٥٠ دولار للطن في المتوسط، يتحمل **البرنامج** ٥٠ في المائة منها. وسيجري استردادها بعد توزيع السلع الغذائية[١].

٩٢- بينت التجربة أن شراء السلع على الصعيد الإقليمي من مالي والسنغال (الدخن، والأرز، والملح، والفاصوليا النيبية) عملية مجدية للغاية. وذلك أن عمليات الشراء هذه حققت وفورات في تكاليف النقل (فضلا عن آثارها الحميدة على الزراعة والإنتاج المحلي). وعلى ذلك ينبغي مواصلة العمل بهذه الشراءات الإقليمية قدر الإمكان.

الرصد ومراجعة الحسابات في إطار البرنامج القطري

٩٣- ستمكن التقارير الدورية (ربع السنوية و/أو نصف السنوية) من توفير المعلومات الضرورية عن حالة الحسابات المصرفية المختلفة الخاصة بالمشروعات. وفضلا عن ذلك، سيخضع استخدام الموارد (المخصصة للبرنامج) للمراجعة السنوية التي سيضطلع بها مراجعون يعينهم **البرنامج** بالتشاور مع الحكومة.

(١) أدرجت تكاليف النقل الثانوي والمتفرع عنه في ميزانيات كل من ١ نشطة على التوالي.

التقييم

٩٤- يتطلب العمل بمفهوم البرنامج القطري توخي المرونة والأدوات اللازمة لقياس مدى تحقيق الأهداف. ولهذه الغاية، يبدو العمل بنظام للمعلومات وتسيير ذلك النظام أمراً جوهرياً. وسيجري تسيير هذا النظام بالتعاون مع وكالات **الأمم المتحدة**، والمانحين في إطار التعاون الثنائي، والمنظمات غير الحكومية التي تعمل في الولايات المختلفة. وسيتمثل التقييم في بحث واستعراض البرنامج في منتصف مدة تنفيذ وتقديم ذلك الاستعراض إلى **المجلس التنفيذي** عام ٢٠٠٠. وسيجري التقييم النهائي قبل إعداد البرنامج القطري الثاني، (اعتبارا من يناير/ كانون الثاني ٢٠٠١). وستجرى عمليات تقييم انتقائى لأنشطة محددة بعينها أثناء التنفيذ. وسيجري تقييم البارامترات التالية: موازنة النتائج المحققة من خلال تنفيذ البرنامج، ومدى مشاركة المستفيدين، ومدى الاستمرارية، واستفادة النساء وتيسير سبل وصولهن إلى الاستثمارات (الأراضي الزراعية، والخزانات، والمحاصيل، وما إلى ذلك).